

الحذف الواجب والحذف الجائز في النحو العربي
١. م. د. عبد الجليل تركي نقي

الحذف الواجب والحذف الجائز في النحو العربي

١. م. د. عبد الجليل تركي نقي

جامعة تكريت

كلية التربية

تمهيد

هذا الموضوع هو محاولة لاعتلال عله مناسبة مشتركة للحذف الجائز والواجب في مواضيع عديدة في النحو تساعد الطلاب على الفهم وقد تغني عن العلل الناقصة غير المطردة أو غير المنتظمة لكل المفردات المتشابهة، وتوفر على الطلاب كثيرا من الجهد والوقت في الحفظ والتعداد، وتجيب عن تساؤلهم عن السبب في هذا الحذف أو ذاك بشكل مقنع قدر الإمكان.

وكان الدافع إلى كتابته كتاب (قواعد اللغة العربية) (١) للصف الخامس في معاهد إعداد المعلمين إذ إن هذا الكتاب كغيره من كتب النحو لم يقدم علة تنتظم كل ما يدخل ضمن تلك الحالة تجعل الطالب مقتنعا بقاعدة قياسية يطبقها على الجمل والتعابير دون اللجوء إلى التعداد حسب، أو لنقل لتصبح لديه قاعدة كلية فإذا ما نسي إحدى حالاتها فإنه بتطبيق تلك القاعدة يستطيع أن يعرف الحذف الجائز والحذف الواجب، فكتب النحو لم تعط تعليلا مقنعا لذلك ولم تبين بشكل واضح لم كان الحذف الجائز جائزا والحذف الواجب واجبا ولم يكن العكس مثلاً، وفي هذا المجال يقول الخليل: (فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي اليق مما ذكرته بالمعلول فليات بها) (٢). ويقول ابن جني: (للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع) (٣). وفيما يأتي المواضيع التي تناولها الكتاب المذكور في مجال الحذف وتفصيل ما أورده المؤلفون الأفاضل مستعينين بما قاله النحاة الأجلاء وما أراه أنا راجيا من الله تعالى التوفيق والسداد، وقد رجعت في بعض الأحيان إلى

شرح ابن عقيل كونه المقرر لقسم اللغة العربية والى جامع الدروس العربية كونه المقرر للأقسام الأخرى من غير الاختصاص .

١- حذف المبتدأ : لقد ورد في الكتاب المذكور كما في غيره عن الحذف جوازا مايتي : (وقد يحذف أحدهما (المبتدأ أو الخبر) إن دل عليه دليل شريطة ألا يتأثر المعنى بحذفه)(٤). وهذا ينطبق برأيي على حذف المبتدأ أو الخبر وجوبا، فحذف المبتدأ أو الخبر وجوبا يكون إذا دل عليه دليل بشرط ألا يتأثر المعنى بحذفه، وكان الأفضل إن يقال: (الا يتأثر المعنى بحذفه أو بذكره) فإذا تأثر المعنى بحذفه وجب ذكره، وإذا تأثر المعنى بذكره وجب حذفه، وإذا لم يتأثر بكليهما جاز الحذف والذكر، والمقصود بتأثر المعنى بالذكر الإطالة بدون فائدة، وفي هذا يقول الاسترأبادي: (لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا إلا مع قرينة دالة على تعينه)(٥).

أما العلة المناسبة لكون هذا الحذف جائزا فهي أن المبتدأ إذا حذف فحذفه لا يخل بالمعنى، وإذا ذكر فلا يحدث تكراراً مخلا بالبلاغة، فيجوز الحذف ويحوز الذكر، والأول أولى لأنه أوجز وأبلغ . ففي قوله تعالى : * من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها * (٦) قد حذف المبتدأ جوازا (٧)؛ لأنه واضح وحذفه لم يحدث خلا في المعنى، ولو ذكر لجاز كذلك لأن ذكره لا يحدث تكراراً زائدا ؛ لأن المذكور بعد اسمي الشرط هو الفعل (عَمِلَ) والفعل (أساء) أما الحذف فهو اسم تقديره (فَعْمَلُهُ) و (فَإِسَاءَتُهُ)، أما إذا قَدَرْنَا المحذوف (عمل لنفسه) و (أساء عليها) فيكون حذفه عند ذاك واجبا لأنه تكرار كما أرى. وكذلك في قولنا (في الدار) جوابا على سؤال من يسأل : (أين محمد ؟) (٨) الحذف جائز لأن المعنى واضح وحذفه لا يحدث غموضا ولا سيما إذا كان السائل قريبا والمجيب يجيب على الفور، بل الحذف هنا أحسن لأنه إيجاز يختصر الجهد والزمن، أما إذا كان الجواب : (محمد في الدار) فهو كذلك جائز لأنه ليس فيه تكرار، لاسيما إذا كان المجيب بعيداً عن السائل ويفصل بين السؤال والجواب فاصل زمني بل ذكر المبتدأ في هذه الحالة أحسن، وإذا قال قائل : إن في ذكر المبتدأ تكراراً، نقول إن الذاكر للمبتدأ في الجواب هو غير الذاكر له في السؤال .

الحذف الواجب والحذف الجائز في النحو العربي

١. م. د. عبد الجليل تركي نقي

وقد ورد في موضوع (الحذف وجوباً) في قوله تعالى: *فصبر جميل* (يوسف ١٣، ٨٣) ما ياتي: ((نجد مبدوءاً بـ(صبر) وهو مصدر يؤدي معنى الفعل ويغني عن التلطف به (٩)، فهو خبر لمبتدأ محذوف؛ لأن العرب لا تظهر المبتدأ في كلامها في مثل هذا التعبير، لذا يعد حذفه واجباً، وتقديره (صبري)، ومثله (عفو شامل) و (شكرٌ جزيلٌ) (١٠)، وهذا قول حسن، لكن الأحسن أن نعتل لذلك علة تتظم كل حالات الحذف الواجب للمبتدأ إذا كان ذلك ممكناً، كأن نقول: فالعرب لا تذكر المبتدأ في مثل هذا التعبير لان فيه اطناباً لا طائل منه وتكراراً يخل بقوة التعبير ففي قولنا (صبري صبر جميل) قد تكرر المصدر مرتين وهذا لا يفيد جديداً، ومثل ذلك الجمل المشابهة، وكذلك في الحالة الثانية في حذف المبتدأ وجوباً وهي في أسلوب المدح والذم، فقد ذكر الكتاب أن المخصوص بالمدح والذم خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو) في الجمل: (نعم صديق المرء من كان عونُه) و(نعم الرجل الصادق) و(بئس أمراً من لا يعين على الدهر) و(بئس الرجل الكذاب)، (١١) ففي هذه الحالة لم يذكر الكتاب ما ذكر في الحالة الأولى وهي: (أن العرب لا تظهر المبتدأ في كلامها في مثل هذا التعبير). ولو ذكرنا العلة التي قلناها لكان أجود؛ إذ إن الضمير المحذوف يعود إلى اسم موجود ملاصق له والكلام لا يحتاج إلى هذا التكرار المخل بالبلاغة.

وقد ورد كذلك (ومن مواضع حذف المبتدأ وجوباً كون خبره مشعراً بالقسم كقولك: (في عنقي لأخدمنّ وطني) و (نمتي لأنصرنّ الحق) فهاتان الجملتان مبدوءتان بما يجعلنا نشعر أن فيهما القسم لاتصال جوابي القسم (أخدم) و (أنصر) باللام، والجار والمجرور في كلتا الجملتين خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (قسم) أو (يمين) أو ما يماثلهما) (١٢). ولو قلنا: إن الحذف هنا واجب لأن ذكر المبتدأ المقدر (يمين) أو (عهد) أو (دين) ثم ذكر الجار والمجرور (في عنقي) أو (في نمتي) يجعل الكلام مكرراً معاداً؛ لأن اليمين أو القسم أو العهد أو الدين أمور تكون في العنق والذمة، والوضوح يقتضي عدم التكرار؛ إذ إن المفسر أغنى عن المفسر لوضوحه، وكذلك بالنسبة إلى النعت المقطوع عن منوعته (١٣)، فلم يذكر الكتاب سوى وجوب حذف المبتدأ، ولو قال مثلاً: إن ذكر المبتدأ في قولنا: (أحبُّ خالداً المخلص) والذي تقديره (هو) ليس

سوى ذكر آسم مضمّر لاسم مظهر، وإذا ذكر الاسم الظاهر والأصل فلا حاجة لذكر ماهو ضمير وعائد، إذ لو قلنا: (أحب خالدًا هو المخلص) لصار في الكلام تكرار وإطالة غير مجدية ولم تقدّ جديداً، فالضمير (هو) يعود إلى خالد وهو ذاته المخبّر عنه بالمخلص وهذا تداخل نحن في غنى عنه وإطناب يخلّ بالبلاغة، (والإطناب المفيد مقبول وغير ذلك مردود). (١٤)

٢- حذف الخبر :

لقد ورد في العرض عند الحديث عن القسم الصريح) أن الخبر لم يظهر في كلام العرب في مثل هذا التعبير، لذا عدّ حذفه واجباً (١٥) نحو (لعمري لقد دافع العراقيون...) و (أيمن الله لأسافرن) و (يمين الله لأحملن السلاح دفاعاً عن وطني) فالخبر مفهوم من سياق الكلام وتقديره (قسمي أو يميني) (١٦) وهذا جيد إذ حام حول السبب أو لامسه أو كاد لكنه لم يفصح عنه، ولكن الأجود أن يقال : إن الخبر واضح تماماً ولا داعي لذكره البتة، فإذا ما ذكر وقلنا : (لعمري قسمي) نكون قد كررنا ما ذكر فـ (لعمري) قسم صريح فما فائدة أن نذكر أن هذا قسم نفسره بقولنا (قسمي) مرة ثانية، وهكذا الجمل الأخرى، فلا فائدة من هذا الإطناب والإسهاب والعرب تجنح إلى الإيجاز فكيف إذا كان الأمر يخص المكرر المعاد من الكلام ويكون الحذف عندئذ واجباً.

وهكذا في قوله : (فكل جندي وسلاحه) نقرأ ما يأتي : ((ولفظه (كل) اسم مر فوع وقع في أول الكلام فهو مبتدأ، وقد عطف عليه اسم آخر وهو (سلاحه) والعاطف (واو) تدل على المصاحبة أي مصاحبة الاسم الثاني للاسم الأول... وان المعنى قد تم بالعطف وحده ولم تعد بنا حاجة إلى أن نذكر الخبر بعد المبتدأ المذكور لذلك وجب حذفه وأمكن تقديره بـ (متصاحبان) أو (مقترنان) و يقال ذلك في عبارة : (وكل ضابط وحماسه) (١٧) إن هذا العرض جميل لكن الأجمل أن نقول إن الواو تدل على المصاحبة فما فائدة ذكر كلمة (متصاحبان) بعد ذلك ؟ ألا يعد ذلك تكرار لا طائل منه ؟ وليس الاكتفاء بالواو إيجاز ما بعده إيجاز انه اكتفاء بالحرف الذي يغني عن الاسم. وكذلك الأمر بالنسبة إلى قوله : (لولا عظمة العراقيين.. لكانت ارض العراق مسرحاً

الحذف الواجب والحذف الجائز في النحو العربي

١. م. د. عبد الجليل تركي نقي

لعناصر الدجل والبغي) (١٨) فيورد ماياتي: (أن لولا متلوة بأسم مرفوع على الابتداء هو عظمة العراقيين ٠٠) ولو فتشنا عن الخبر ما وجدناه لأن ذكره لا يفيد معنى جديداً لذلك يقدر بـ (كائن) أو (موجود) أو (حاصل) فهو محذوف وجوبا إذا كان المبتدأ بعد (لولا) والخبر كون عام (١٩). وهذا حسن والأحسن قولنا أن لولا حرف امتناع لوجود أي امتناع جواب الشرط لوجود فعله، وبما أن المبتدأ والخبر المحذوف هما جملة فعل الشرط فالخبر تقديره (موجود) إذا كان الخبر كونا عاما وهو محذوف وجوبا لأن ذكره يكرر معنى لفظاً موجوداً في لفظة لولا (وهو وجود الشرط) والتكرار تمجُّه العرب وتتشابه ومثل ذلك (لوما) ويقول ابن يعيش: (حذف الخبر لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره) (٢٠) وكذلك إذا كان المبتدأ اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر صريح نحو: أكثر احترامي الرجل عالماً أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر مؤول نحو: أكثر ما يحترم الرجل عالماً أو مصدراً مضافاً نحو: (احترامي الرجل عالماً) وجاءت بعد المبتدأ حال لا تصلح أن تكون خبراً وإنما تسد مسد الخبر فأن الخبر يحذف وجوبا (٢١). ولم يعلل المؤلفون هذا الحذف الواجب، ونقول: إن الحديث هو عن الاحترام في الجمل الثلاثة، والاحترام موجود وواقع وحاصل وهذا أمر مفروغ منه فالمتحدث لا يريد أن يثبت الاحترام؛ إذ أنه يريد أن يبين كم وكيف يكون احترامه ولمن، لذلك كان حذف الخبر واجبا ولو ذكره لكان ذكره للمعنى مفروغ منه وتكرار مفهوم.

أما بالنسبة إلى الحذف الجائز فقد ورد: (ويحذف لأنه مفهوم من سياق الكلام ولا داعي لذكره لأن اللغة العربية لغة إيجاز تستغني الكلام إذا لم يكن في ذكره فائدة يستدعيها المعنى كقولك لصديقك: (ما في يدك؟) فيجيب (درهم) (٢٢). وهنا ينطبق الذي قلته والعلة التي اعتللتها في حذف المبتدأ جواز في الجواب عن السؤال، فلو ذكرنا الخبر وقلنا: (في يدي درهم) لجاز ذلك ولما عد تكراراً لأن المجيب غير السائل، ولو حذفناه لجاز أيضاً؛ لأنه ذكره السائل قبل قليل فهو واضح، أما إذا كان هناك فاصل زمني بين السؤال والجواب أو فاصل مكاني يستدعي فاصلاً زمنياً كأن يكون السؤال في رسالة أو غيرها فعندئذ لا بد من ذكر المسؤول عنه (وهو المحذوف)

ليكون الجواب واضحاً ومفهوماً. وورد في الحذف الجائز: ((ومثل ذلك قولك: (دخلت الصف فإذا المدرس) وأردت أن تقول: (إذا المدرس موجود) فحذفت الخبر الذي هو كلمة (موجود) لأنها مفهومة من سياق الكلام) (٢٣). وهنا نقول: إن (إذا) هذه فجائية ويجوز تقدير الخبر كالأتي: فإذا المدرس يفاجئني فذكر الخبر يفاجئني تكراراً المعنى (إذا) الدالة على المفاجأة وأرى أن حذفه واجب، أما إذا قدرنا الخبر (موجود) فحذفه جائز لأن المقصود هو (الوجود العام) وهذا مفهوم من كلمة (المدرس) أما إذا كان الخبر كونا خاصا فلا يجوز حذفه بل يجب ذكره كقولنا: (دخلت الصف فإذا المدرس يكتب) كما ورد في الحذف الجائز: (ومثله أيضا: محمد مقاتل وخالد كذلك) (٢٤) فإن (خالد) مبتدأ وخبره مفهوم من السياق والتقدير: محمد مقاتل وخالد نقول إذا كان المقصود بالعطف إن (خالد) مقاتل مثل (محمد مقاتل) فيجوز ذكره على جعل كلمة (مقاتل) خبر المبتدأ (محمد) و(مقاتل) الثانية خبر المبتدأ الثاني خالد ويجوز حذفه لأن المعنى واضح من خلال العطف على الجملة الأولى، أما إذا كان العطف لا يتضمن المعنى نفسه فلا بد من ذكر الخبر كقولنا (محمد مقاتل) و(خالد طالب).

وقد يحذف الجزء ان (المبتدأ والخبر) للدلالة عليها كقوله تعالى * واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي لم يحضن * (الطلاق: ٤) (أي فعدتهن ثلاثة اشهر) ويمكن إدخال هذا الحذف في حذف الخبر لأن هذه الجملة من المبتدأ والخبر خبر للمبتدأ (اللائي)، كما يمكننا تقدير خبر آخر وهو (كذلك) بدلا من هذه الجملة كما يمكن اعتبار المحذوف هو فعل الشرط وجوابه فالأداة والتقدير: (واللائي لم يحضن إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر).

٣- حذف فعل شرط :

١- حذف فعل شرط جواز: في الحديث عن الحذف الجائز لفعل الشرط في البيتين الآتيين :

إذا قلت في شيء (نعم) فأتته	فإن (نعم) دين على الحر واجب
وإلا فقل (لا) تسترح وترح بها	لئلا يقول الناس انك كاذب (٢٥)

الحذف الواجب والحذف الجائز في النحو العربي

١. م. د. عبد الجليل تركي نقي

ورد ما يأتي: (إن العبارة (وإلا) مكونة من (إن) الشرطية المدغمه في (لا) النافية وإصلها (إن لا)... ومعنى العبارة: وإن لا تقل: نعم، فقل لا، وقد حذفت عبارة (تقل نعم) جوازا لأنها مفهومه من سياق الكلام.. نستنتج أن فعل الشرط يحذف جوازا بعد (إن) المدغمه في (لا) النافية وهو ضرب من ضروب الإيجاز يلجا إليه في العربية) (٢٦).

وجاء أيضا: (ومثل إن الشرطية المدغمه في (لا) النافية (من) الشرطية المتلوة بـ(لا) النافية، نحو (من يكن حريصا على الدراسة فادرس معه، ومن لا فاتركه فقد حذف هنا فعل شرط جوازا والتقدير ومن لا يكن حريصا فاتركه). (٢٧)

ولقد كان الأحسن أن يقال: إن الحذف هنا في الحالتين المذكورتين جائز لان الألفاظ لم تكرر ذاتها، وحتى لو تكرر الفعل كما في الحالة الثانية وافترضنا أن الجملة الأولى كما يأتي: (إن تقل في شيء نعم فأتمه). بدلا من (إذا قلت). ليكون الفعل المحذوف: (وإلا تقل. نعم. فقل: لا) فإن في الألفاظ زيادة لفظة (لا) والتي قلبت المعنى في كلتا الحالتين) وبما أن الألفاظ لم تكرر كما هي بالضبط فجاز أن يذكر فعل الشرط وجاز حذفه والاكتفاء بالزائد الجديد في اللفظ والمعنى وهو (وإلا فقل: لا) (ومن لا فاتركه) لان المعنى واضح مع الحذف. ومثل ذلك جواب الطلب نحو (قل لا تسترح) (٢٨) ففعل الشرط محذوف هو أداة الشرط جوازا والتقدير (قل لا إن تقل لا تسترح) إذ إن فعل الشرط ليس تكراراً حرفياً لفعل الطلب الذي يسبقه فيجوز ذكره مع الأداة ويجوز حذفهما لان المعنى واضح مع الحذف.

٤) حذف جواب الشرط :

أ- حذف جواب الشرط وجوبا: تحدث الكتاب عن حالات حذف جواب الشرط وجوبا وهي (٢٩) : (إذا سبقه ما هو جواب في المعنى، وكان فعل الشرط ماضيا نحو : فهذا ثنائي إن نأت و إذا دنت فكيف علينا - ليت شعري - ثاؤها

٢- إذا اكتنف الشرط ما يدل على الجواب وكان الشرط ماضيا نحو: (أنت إن اجتهدت ناجح).

٣- إذا أغنى عنه جواب قسم سابق لشرطه نحو قوله تعالى : *قالوا لئن أكله الذئب ونحن عصبه إنا إذا الخاسرون * (٣٠)

ونقول في هذه الحالات لو ذكرنا فيها جواب الشرط بعد الفعل لصارت كما

يأتي :-

(فهذا ثنائي إن نأت هذا ثنائي ٠٠) و(أنت أن اجتهدت فأنت ناجح) و(الله من يعتد على بلادنا ليزوقن جزاء اعتدائه ليزوقن جزاء اعتدائه) وواضح أن في هذه الأساليب تكراراً وإطالة لا موجب لها، ومن هنا كان حذف جواب الشرط واجبا إذ يظل المعنى بينا مع الحذف .

ب- حذف جواب الشرط جوازا : وتحدث الكتاب عن حذف جواب الشرط جوازا إذا لم يكن في الكلام ما يصلح لأن يكون جوابا وذلك بأن يشعر الشرط نفسه بالجواب نحو قوله تعالى : * قالوا إنا تطيرنا بكم لئن لم تنتهوا لنرجمنكم ولیمسنكم منا عذاب الیم، قالوا : طائركم معكم أن ذكركم؟ بل انتم قوم مسرفون * (٣١) فقد حذف الجواب وتقديره أن ذكركم تطيرتم؟ ومثل ذلك قولك (إن وجدت الكتاب وأردت أن تستعيره) أي (فأستعره)، وكذلك إذا سألك أحدهم : (هل أزورك غدا؟)، فتجيبه : (إن أحببت) والتقدير : (إن أحببت فافعل أو فزرنی).

إن هذا حسن وكذلك حسن إن نقول : وإذا ذكر الجواب فلا بأس لأنه لا يكرر حرفيا الألفاظ المذكورة، فهو لا يخل بالكلام بلاغيا ولا يحدث فيه حشوا زائدا، وإذا حذف فذلك جيد لأنه إيجاز ويبقى الكلام واضحا لا غموض فيه مع الحذف.

تطبيقات أخرى للعلّة المقترحة :

١- حذف المبتدأ والخبر معا :- وقد ذكر في مجال المبتدأ والخبر .

٢- حذف فعل الشرط وجوابه معا :- قد يحذف فعل الشرط وجوابه وتبقى الأداة وحدها إن دل عليها دليل وذلك خاص بالشعر للضرورة كقوله :

قالت بنات العم : يا سلمى وإن كان فقيراً معدما قالت : وإن

أي : وإن كان فقيراً معدماً فقد رضيته، وقول الآخر :

فإن المنية من يخشها فسوف تصادفه أينما

الحذف الواجب والحذف الجائز في النحو العربي

١. م. د. عبد الجليل تركي نقي

أي: أينما يذهب تصادفه، (٣٢) وأرى إن حذف الفعل في البيت الأول واجب لأنه سبقه ما يدل عليه وحذف الجواب جوازاً، وإن فهم معناه في بيت سابق، ذلك لأن الجواب لم يتكرر، أما في البيت الثاني فالعكس صحيح، أي أن حذف فعل الشرط جائز لعدم تكراره وحذف الجواب واجب لتكراره لأنه سبقه ما يدل عليه، إما إن بقي شيء من متعلقات الشرط والجواب فيجوز حذفهما في الشعر والنثر كحديث أبي داود: (من فعل فقد أحسن ومن لا فلا) أي من لم يفعل فما أحسن، أو: إن تدرس تنجح وإلا فلا، أي: وإلا تدرس فلا نجاح لك، أو: وإلا تدرس فلن تنجح. وقولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، أي: إن عملوا خيراً فيجزون خيراً، وإن عملوا شراً فيجزون شراً. (٣٣)، وهنا يكون الحذف واجباً أو جائزاً حسب التقدير، فإن كان التقدير تكراراً لالفاظ مذكورة فالحذف واجب وإلا فهو جائز.

٣- حذف الفاعل وجوباً :- إذا بني الفعل للمجهول، وذكر فاعل مع نائبه تناقض الأمر لذا وجب حذف الفاعل.

٤- حذف المفعول به :- يجوز حذف المفعول به وذلك تخفيفاً لطول الكلام بالصلة (٣٤)، نحو قوله تعالى: *الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر* (٣٥) أي ويقدره، وقوله تعالى: *أهذا الذين بعث الله رسولا* (٣٦) أي يبعثه، ومثله قوله تعالى: *وسلام على عباده الذي اصطفى* (٣٧) و*أين شركائي الذين كنتم تزعمون* (٣٨).

٥- حذف الفعل وجوباً :-

آ- يحذف الفعل وجوباً فيما يأتي ففي قوله تعالى: *وانتم حينئذ تنظرون* (٣٩) أي (حين إذ بلغت الروح الحلقوم ٠٠)، وقوله تعالى: *وإن أحد من المشركين استجارك* (٤٠)، و(أحد) فاعل لفعل محذوف والتقدير: *وإن استجارك (أحد استجارك)* (٤١)، فالحذف في هذه الآيات واجب لتقدير لفظ مكرر.

(وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد (إن) أو (إذا) فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوباً ومثال ذلك في (إذا) قوله تعالى: *إذا السماء انشقت* (٤٢) ف(السماء) فاعل لفعل محذوف والتقدير (إذا انشقت السماء انشقت) (٤٣).

ب- يحذف عامل المفعول معه وجوبا كما في قولنا :امراً ونفسه أي: دع امرأ، وعلّة الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال. (٤٤)

ج- حذف العامل في الاشتغال: ففي قولنا (زيداً ضربته) يكون التقدير (ضربت زيداً ضربته) فالناصب فعل مضمر وجوبا (٤٥)، وذلك لأنه المذكور نفسه.

د- حذف عامل المصدر السماعي وجوبا مثل : سقياً ورعياً وجدعاً وشكراً وعجباً (٤٦)، وذلك لاستعمالهم المصدر بدل الفعل فصار لديهم كأنه تكرر للفعل ذاته.

٦- حذف الفعل جوازاً :-

أ- قد يحذف عامل الفاعل جوازاً، فإذا سئلنا : (من قرأ؟) نجيب : (زيد) والتقدير: (قرأ زيد) وأرى أن التقدير (زيداً قرأ) أصح، لأن السؤال عن القارئ وليس عن فعله كما في: ما فعل زيد؟ والقول هنا كما في حذف المبتدأ والخبر جوازاً، وقد يحذفان معا مثل: (نعم) لمن قال (أقام زيد؟). (٤٨)

ب- يحذف عامل المفعول جوازاً كقولك: (زيداً) لمن قال: (من أضرب؟) (٤٩)، وهنا يقال ما قلنا في حذف المبتدأ جوازاً جواباً للسؤال؛ لأن المجيب غير السائل فلا تكرر فيه .

ج- ويحذف عامل المصدر غير المؤكد جوازاً للدلالة عليه كقولك (سير زيد) لمن قال (أي سير سرت؟) و(ضربتني) لمن قال: (كم ضربت زيدا؟) والتقدير: (سرت سير زيد) و(ضربته ضربتني). (٥٠)

د- كما يجوز حذف عامل أسماء الزمان والمكان نحو أن يقال : (متى جئت؟) فيقول: (يوم الجمعة) و(كم سرت؟) فنقول (فرسخين) والتقدير: (جئت يوم الجمعة) و(سرت فرسخين) (٥١) وهنا يصح عليها ما أعتلنا في حذف المبتدأ أو الخبر، فالحذف جائز لأن المجيب غير السائل فلا تكرر يوجب الحذف، وهو جائز لأنه مفهوم مع الحذف.

٦- الضمائر المستترة: إن المضمرات جيء بها للإيجاز و الاختصار فقلّت حروفها فجعل ماكان متصلاً منها على حرف واحد (٥٢)، وهي نوعان: واجبة الاستتار وجائز الاستتار.

الحذف الواجب والحذف الجائز في النحو العربي ١. م. د. عبد الجليل تركي نقي

الضمائر واجبة الاستتار وتكون في الأفعال الآتية :

الأول- فعل الأمر للواحد المخاطب كافعل والتقدير (أنت) وهذا الضمير لا يجوز إبرازه ويعتل النحويون بما يأتي : (لأنه لا يحل محله الظاهر) (٥٣) ويقولون : (فلا نقول : افعُلْ زيدٌ) لكن هذا ورود عن العرب إذ كانوا يقولون : (اعلُ هبل) (٥٤) وغيره، والعلة الأوفق هي أن الهمزة في أول الفعل هي همزة الضمير (أنت) فهي تدل على الضمير وقامت مقامه، فإذا ذكر الضمير بعد الفعل حدث تكرار لا داعي له، فإن قيل : (افعلُ أنت) فالضمير أنت تأكيد الضمير المتمثل في الهمزة أول الفعل، فإن كان الأمر لواحدة أو لإثنتين أو لجماعة برز الضمير نحو : (اضربي، اضربا، اضربوا، إضربنَ أما في قولنا : (أنت اكتبُ) فيجوز أن تكون الهمزة توكيدا لـ (أنت) والفاعل ضمير مستتر وجوبا، ويجوز أن تكون الهمزة فاعل الفعل، وما قيل هنا يمكن أن يقال في الحالات اللاحقة مع النون والتاء.

الثاني - الفعل المضارع الذي أوله الهمزة نحو (أكتبُ) والتقدير (أنا) فالهمزة في (أكتبُ) هي همزة الضمير (أنا) فالضمير لا يجوز إبرازه لأن في ذلك تكراراً، أما إذا قلت : (أكتبُ أنا) فانا تأكيد للضمير المتمثل في همزة (أكتبُ) وهكذا في (أنا اكتبُ) فالهمزة تأكيد لـ (أنا) أو فاعل الفعل.

الثالث - الفعل المضارع الذي في أوله النون، نحو : (نغبتُ) أي (نحن) فالنون في (نغبتُ) هي نون الضمير (نحن) وقد عوّضت عنه فلا يجوز ذكر الضمير وإبرازه، لأنه يحدث تكراراً، أما إذا قلنا : (نغبتُ نحن) فنحن تأكيد للنون أول الفعل، وهكذا في (نحن نغبتُ) فالنون تأكيد (نحن) أو فاعل.

الرابع - الفعل المضارع الذي في أوله تاء الخطاب، نحو : (تشكر) أي : (أنت)، فالتاء التي في أول الفعل هي تاء (أنت) إذ إن الهمزة قد استعملت للمفرد المتكلم من (أنا) والنون قد استعملت لجمع المتكلمين من الضمير (نحن) وكل من الحرفين يوافق ضميره؛ إذ هو جزء منه، فلم يبق إلا (التاء) من أنت، فإذا قيل لم لم تستعمل الهمزة أو النون من (أنت) في الفعل المضارع لخطاب الواحد ؟ كان الجواب أنهما استعملتا، فالهمزة في المضارع للمفرد المتكلم، والنون في المضارع لجمع المتكلمين، فلم يبق من

الضمير (أنت) سوى (التاء) فاستعملت في المضارع للمفرد المخاطب، ويقال في (تكتب أنت) و (أنت تكتب) ما قلناه في الحالات السابقة.

أما (التاء) المستعملة في المضارع للمفردة الغائبة نحو: (هذه تقوم) فالتاء هي تاء تانيث لكنها لم تكن جزءاً من الضمير (هي) ولم تشر إلى حرف منه (سوى أنها قريبة من تاء التانيث المنقلبة هاء عند الوقف عليها) وعلى هذا فالضمير في (هذه تقوم) مستتر جوازاً. أما الضمائر الجائزة الاستتار: (زيد يقوم) أي (هو) فالياء ليس من حرفي الضمير (هو) فلم يكن فيه تكرار، كما أن عدم إظهار الضمير هنا متوافق مع ما اعتلنا من علة في حذف الضمير الذي يقع مبتدأً محذوفاً وجوباً في أسلوب المدح والذم والنعت المقطوع، إذ يكون الضمير فيها سابقاً وهذا سبب الحذف الواجب، أما هنا فقد حدث العكس فالمبتدأ يحتاج جملة فعلية تكون خبراً ٥.

ومن الضمائر الجائزة الحذف: (زيد قام) ويقال في الضمير هنا ما يقال في سابقه.

٧- حذف المضاف جوازاً: يحذف المضاف من الكلام كثيراً وهو سائغ إذا لم يُشكَلْ وإنما سوَّغ ذلك الثقة بعلم المخاطب؛ إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً، وإذا حُذِفَ المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعربَ إعرابه، كقوله تعالى: * واسأل القرية * (٥٥) والمراد أهل القرية وليس الحجر والمدر وقوله تعالى: * ولكن البر من آمن بالله * (٥٦)، * ولكن البر من اتقى * (٥٧)، تقديره (بر من) (٥٨) ولا تكرار بنفس اللفظ فيها.

٨- حذف المضاف إليه جوازاً: كَقَبْلُ وبعْدُ وأمام وخلف وقدام ووراء (٥٩) إذ لا تكرار في المحذوف.

٩- حذف الموصوف جوازاً: يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامها إذا ظهر أمره ظهوراً يستغني معه عن ذكره كقوله:

عليهما مسرودتانِ قضاهُما داوُدُ أوصنَعَ السوابغِ تُبَعِّعُ

والمراد درعان مسرودتان، وكذلك السوابغ و المراد الدروع السوابغ.

الحذف الواجب والحذف الجائز في النحو العربي ا. م. د. عبد الجليل تركي نقى

وقوله:

رَبَاءٌ شَمَاءٌ لَا يَأْوِي لِقُلَّتْهَا إِلَّا السَّحَابُ وَالْأُوبُ وَالسَّبِيلُ

أي رجل رباء ربوة أو رابية شماء.

وقوله عز وجل: * وعندهم قاصرات الطرف عين * (٦٠) أي: (حور قاصرات الطرف عين)، ومنه: (أنا ابن جلا) أي (رجل جلا) وغيره كثير، وقد يبلغ من الظهور إنهم يطرحونه كقولهم: (الأجرع) والابطح والفارس والصاحب والراكب والاورق والأطلس (٦١) ولا يوجد في كل ذلك تكرار .

١٠- حذف خبر ليس جوازا إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بـ (لا) كقولهم: ليس احد أي هنا (٦٢) وذلك لعدم وجود التكرار .

١١- حذف كان واسمها جوازا بعد إن ولو الشرطيتين كقوله :

قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا فما اعتذارك من قول إذا قيل

وقوله: علمتُك منانا فلستُ بآملِ نداك ولو غرثان ضمان عاريا (٦٣)

والحذف هنا جائز لعدم التكرار فيه .

الهوامش

١- قواعد اللغة العربية للصف الخامس . معاهد إعداد المعلمين، هاشم طه
شلاش وآخرون .

٢- الإيضاح في علل النحو ص ٦٦ .

٣- الخصائص لابن جني ج ١ ص ١٩١ .

٤- قواعد اللغة العربية للصف الخامس معاهد إعداد المعلمين ص ٤ وشرح
ابن عقيل ج ١ ص ٢١١ وشرح المفصل ج ١ ص ٩٤ وانظر عقد الجان
في علم البيان لناصيف اليازجي ص ١٨.

٥- شرح الكافية ج ١ ص ١٠٣، وانظر شرح المفصل ج ١ ص ٩٤، وعقد
الجمان ص ١٨.

- ٦- فصلت : ٤٦ والجائثة : ١٥.
- ٧- همع الهوامع ج١ ص ١٠٣.
- ٨- كتاب القواعد المذكور ص ٥ وانظر هجع الهوامع ج ١ ص ١٠٣.
- ٩- إن المصدر الذي يؤدي معنى الفعل يكون منصوباً وليس مرفوعاً.
- ١٠- كتاب القواعد المذكور ص ٥؛ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ج١ ص ٩٤-٩٥ وانظر همع الهوامع ج١ ص ١٠٣.
- ١١- كتاب القواعد المذكور سابقاً ص ٥ همع الهوامع ج ١ ص ١٠٤.
- ١٢- كتاب القواعد المذكور سابقاً ص ٥ همع الهوامع ج ١ ص ١٠٤.
- ١٣- همع الهوامع ج ١ ص ١٠٤، وانظر سيبويه ج ٢ ص ٧٥.
- ١٤- عقد الجمان ص ٨١.
- ١٥- كتاب القواعد المذكور ص ١١.
- ١٦- الكتاب السابق ص ١١ وانظر شرح الكافية م ١ ص ١٠٣ و ص ١٠٨، وهمع الهوامع ج ١ ص ١٠٥.
- ١٧- كتاب القواعد السابق ص ١١، وانظر شرح المفصل ص ٩٨، وشرح الكافية ج ١ ص ١٠٣ و ١٠٧ و ١٠٨، وهمع الهوامع ج ١ ص ١٠٥.
- ١٨- كتاب القواعد السابق ص ١١.
- ١٩- الكتاب السابق. ص ١٢، انظر الكافية وشرحها م ١ ص ١٠٣-١٠٤، وهمع الهوامع ج ١ ص ١٠٤.
- ٢٠- شرح المفصل ج ١ ص ٩٥، والكتاب لسيبويه ج ٢ ص ١٤١.
- ٢١- كتاب القواعد ص ١٢-١٣، وانظر شرح المفصل ج ١ ص ٩٦-٩٧، وهمع الهوامع م ١ ص ١٠٣ و ١٠٥.
- ٢٢- الكتاب السابق ص ١٣، انظر شرح المفصل ج ١ ص ٩٤ وشرح الكافية م ١ ص ١٠٣ و ١٠٥.
- ٢٣- الكتاب السابق ص ١٣، وانظر شرح الكافية م ١ ص ١٠٣، وانظر همع الهوامع ج ١ ص ١٠٣.

الحذف الواجب والحذف الجائز في النحو العربي
أ. م. د. عبد الجليل تركي نقى

-
- ٢٤- الكتاب السابق ص ١٣.
- ٢٥- كتاب القواعد ص ١٣، وينظر شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٣٨٠-٣٨٤.
- ٢٦- الكتاب السابق ص ١٨-١٩.
- ٢٧- الكتاب السابق ص ١٩.
- ٢٨- كتاب القواعد ص ١٩ وانظر عقد الجمان ص ٧٦.
- ٢٩- الكتاب السابق ص ١٩-٢١.
- ٣٠- سورة يوسف آية ١٤.
- ٣١- سورة يس الآيتان ١٨-١٩ وانظر الكتاب لسيبويه ج ٣ ص ١٠٣ وعقد الجمان ص ٧٦.
- ٣٢- جامع الدروس العربية للغلاييني ج ٢ ص ٢٠١، بيروت ؛ المكتبة العصرية ط ١٤، ١٩٨٠ م.
- ٣٣- المصدر السابق ج ٢ ص ٢٠٢، وانظر شرح المفصل ج ٢ ص ٩٧، وشرح الكافي م ١ ص ٢٥٢- ٢٥٣ وهمع الهوامع ج ١ ص ١٢١.
- ٣٤- شرح أبن يعيش ج ٢ ص ٣٨.
- ٣٥- الروم / ٣٧.
- ٣٦- الفرقان / ٤١.
- ٣٧- النمل / ٥٩.
- ٣٨- القصص / ٦٢، ٧٤.
- ٣٩- الواقعة / ٨٤.
- ٤٠- التوبة / ٦.
- ٤١- شرح ابن عقيل ج ١ ص ٤٧٤، انظر شرح الكافي م ١ ص ٧٦.
- ٤٢- الرحمن / ٣٧.
- ٤٣- شرح المفصل ج ١ ص ٩٤.
- ٤٤- شرح الكافية م ١ ص ١٢٩ وهمع الهوامع ج ١ ص ١٦٨.
- ٤٥- شرح ابن عقيل ج ١ ص ٥١٨ وانظر شرح المفصل ج ٢ ص ٣٠.

- ٤٦- شرح الكافية م ١ ص ٧٧.
- ٤٧- شرح ابن عقيل ج ١ ص ٤٧٤ وانظر شرح الكافية م ١ ص ٧٥ وجمع الهوامع ج ١ ص ١٦٠.
- ٤٨- شرح الكافية م ١ ص ٧٧.
- ٤٩- المصدر السابق م ١ ص ١٢٩.
- ٥٠- ابن عقيل ١ / ٥٦٣، شرح الكافية ١١٦ وجمع الهوامع ١ / ١٨٨.
- ٥١- شرح ابن عقيل ج ١ ص ٥١١.
- ٥٢- شرح المفصل ج ٣ ص ١٠٨.
- ٥٣- شرح ابن عقيل ج ١ ص ٩٦ وانظر شرح المفصل ج ٣ ص ١٠٨ و ١٠٩.
- ٥٤- فإن قيل أن (هبل) منادى نقول إن المنادى مخاطب أيضا .
- ٥٥- يوسف / ٨٢.
- ٥٦- البقرة / ١٧٧.
- ٥٧- البقرة / ١٨٩.
- ٥٨- شرح المفصل ج ٣ ص ٢٣، وانظر شرح الكافية م ١ ص ٢٩١، والكتاب لسيبويه ج ٣ ص ٢٦٩، وعقد الجمان ص ٧٦.
- ٥٩- شرح الكافية م ١ ص ٢٩٢ وانظر عقد الجمان ص ٧٦.
- ٦٠- الصافات / ٤٨.
- ٦١- شرح المفصل ج ٣ ص ٥٨-٥٩، وانظر شرح الكافية م ١ ص ٣١٧، والكتاب لسيبويه ج ٢ ص ١١٥، وعقد الجمان ص ٧٦.
- ٦٢- جمع الهوامع ج ١ ص ١١٦.
- ٦٣- جمع الهوامع ج ١ ص ١٢١.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

الحذف الواجب والحذف الجائز في النحو العربي
ا. م. د. عبد الجليل تركي نقي

-
- ٢- الإيضاح في عال النحو للزجاجي تحقيق مازن المبارك القاهرة : والعروبة
١٩٥٩م
 - ٣- جامع الدروس العربية مصطفى الغلاييني بيروت : المطبعة العصرية
ط٤، ١٩٨٠م
 - ٤- الخصائص ابن جني بغداد دار الشؤون الثقافية ١٩٩٠م
 - ٥- شرح ابن عقيل القاهرة مطبعة السعادة ١٩٦٤م
 - ٦- شرح الكافية، رضي الدين الاستربادي بيروت دار الكتب العلمية ١٩٨٥م
 - ٧- شرح المفصل ابن يغيث، بيروت عالم الكتب والقاهرة مكتبة المتنبّي
 - ٨- عقد الجان في علم البيان ناصيف اليازجي بيروت ١٨٨٥
 - ٩- الكتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون القاهرة مكتبة الخانجي ط٣
١٩٨٨م
 - ١٠- قواعد اللغة العربية للصف الخامس /معاهد المعلمين هاشم شلال
وزملاؤه ط١ ١٩٨٧
 - ١١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع جلال الدين السيوطي بيروت دار
المعرفة